

ملحق

السنة الثانية

العدد ٣٩

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١١ كانون ثاني ١٩٣١

عمان : الاحد في ٢٢ شعبان ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة جامعة دمشق

الجلسة الثامنة عشرة

افتتحت الجلسة الثامنة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول في ١٥-١٢-١٩٥٠ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية -

فخامة الرئيس - افتتح الجلسة فلتقرأ الضبوط .

قرئت من قبل كاتب المجلس الثاني .

فخامة الرئيس - عندنا قانون التعدين .

نجيب بك ابو شعر - فهمت من ضبط الجلسة الماضية التي تعينت عنها بسبب شغل قضائي في قضية اردنان مواضيع جلسة اليوم لم تعين وبما ان تعيين المواضيع حقاً من حقوق هذا المجلس توفيقاً للنظام الداخلي وحيث ان الاقتراح الذي قدم لهذا المجلس الموقع عليه من قبل ثلثي اعضاء هذا المجلس المنتخبين والمتمسك به تعديل الدستور قد مضى على طبعه وتوزيعه اكثر من خمسة ايام لذلك اقترح ان تجري المناقشة في هذا الموضوع ثم نلجأ للبحث في المواضيع التالية .

فخامة الرئيس - ان مواضيع جلسة اليوم كانت معينة بين مواضيع الجلسة السابقة والتي قبلها . نجيب بك ابو شعر - بامولاي مضى على تلك المواضيع مرور زمن والموضوع يجب ان يعين بقرار من المجلس وبما انه لم يعين في الجلسة السابقة فلا عبرة للجلسة التي قبلها .

شمس الدين بك - لا يمكن ان ندخل في هكذا مذاكرة مالم يكن المجلس متكامل الاعضاء وعليه ارى انه لا يجوز المذاكرة في اقتراح تعديل القانون الاساسي طالما المجلس غير متكامل الاعضاء . نجيب بك ابو شعر - يجب ان لا ينسى حضرة الزميل بان الاقتراح الذي قدم للمجلس موقع عليه من قبل ثلثي الاعضاء المجلس ومن وقع على هذا الاقتراح بعدائه قبل به مبدئياً ولذلك لا ارى من مانع بمنعنا من البحث في هذا الاقتراح ثم ارجاء اعطاء القرار به الى حضور ثلثي الاعضاء .

شمس الدين بك - لا يمكننا ان نبحث الآن في هكذا موضوع لانه سنضطر اما الى توديعه للحكومة واما ان يرفض وكنتا الحالتين تقضي بلزوم وجود ثلثي الاعضاء وموقفنا هذا لا يساعد على ذلك الآن .

سعيد بك المفتي - ضعوا القضية بالرأي يا فخامة الرئيس .
نظمي بك - اعوذ بالله لو وضعنا القضية بالرأي لربما خسرناها الآن .
نجيب بك ابو شعر - اذا كان المجلس العالي لا يوافقني على اقتراحي فيمكن ارجاء البحث به ضده
بالرأي يا فخامة الرئيس .

فخامة الرئيس - وضعه بالرأي لا يفيد سوى اضاءة الاوقات يا سيدي
نجيب بك ابو شعر - على كل حال لا يمكنني ان اسحب اقتراحي وانا قد فحست بالزملاء الكرام ووجدت ان الاكثرية من الواقفين عليه اللهم الا اذا رجعوا عن رأيهم السابق
فخامة الرئيس - عندنا قانون التعدين ومدير الزراعة حضر مراراً وتكراراً ليعطاء الايضاحات اللازمة بشأنه فلينبدأ بالعمل المتمر .

شمس الدين بك - نعم نحن طلبنا مدير الزراعة لايضاح عما اشكل فهمه علينا ولكن الاسباب الموجهة لوضع هذا التصحيح والتعديل مجهولة السبب الى يومنا هذا
ابراهيم بك لا ، غير مجهولة السبب انا اعرفها .

نجيب بك - نطلب من معالي وزير العدلية ان يبين لنا الاسباب الموجهة لوضع هذا التعديل
ابراهيم بك - ان السبب هو ان هذا القانون كان قد اخذ عن قانون فلسطين الذي وضع بالانكليزية وثم نقل للعربية في فلسطين ولكن بما ان الترجمة كانت ناقصة في بعض المواد ولوحظ غلطات مطبعة ايضاً في بعضها رأينا من المناسب اجراء التصحيح وهذا هو السبب الداعي لوجود هذا التعديل .

شمس الدين بك - قانون وضع في فلسطين وفلسطين ولربما وضع في لندن وفلسطين اهدتنا اياه ونحن قبلناه بلا قراءة من قبل (التجهيش) فقط
ابراهيم بك - هل تعتقد ان الحكومة اخطأت بوضعها مثل هذا التصحيح والتعديل مع انه يضي على هذا التعديل اكثير من ستة اشهر .

ابو شعر بك - لا يسبى عن بال المجلس العالي اننا اذا بحثنا في تعديل قانون التعدين وقبلناه معناه اننا قبلنا القانون الاصيل وحيث اننا لم يؤخذ رأينا في القانون الاصيل لا يمكننا قبول المذاكرة او التصديق على هذا التعديل ولذلك اقترح ان يوضع اولاً كل قانون اصلي بالرأي قبل المباشرة بشأن اي تعديل ، والفكرة بسيطة لاننا اذا قبلنا التعديل معناه اننا قبلنا القانون الاصيل الذي لم يراه ولربما لانريد الموافقة عليه .

ابراهيم بك - ان الشئ الذي بحث به نجيب بك ابو شعر كان يجب عليه ان يبحث به حين قراءة القانون واعطاء القرار بلزومه او بعده قبل ان يحال الى اللجنة المختصة التي قبلته ايضاً بتجوير وتبدل بسيط والان فما علينا الا ان نتم ما بقي علينا من المذاكرة في بقية مواد وعند وضع القانون باجمعه في الراي يمكن التصديق عليه اورفضه وهذه هي الطريقة القانونية العملية الوحيدة التي يمكن للعضو ان يلجأ اليها .

نجيب بك ابو شعر - لا يسبى عن بال عطوفة وزير العديلة بان المجلس انصاحية في رفض اي قانون من القوانين بعد مجيئة من اللجنة المختصة ايضاً
ابراهيم بك - ولكن عند وضعه بمجموعه بالرأي
نجيب بك ابو شعر - ان قرار المجلس بلزوم احالة مشروع هذا التعديل للجنة المختصة ليس معناه قبول هذا التعديل بالمعنى الصحيح .

ابراهيم بك - ولكن نسيت ان تقول ان المجلس قبل ثلاث مواد من مواد هذا المشروع فما عليكم الا ان تقرأوا للمواد مادة فمادة وتصححوا الخطيئات الموجودة فيها ان كان يوجد لزوم لذلك وعند وضع القانون بكامله في الراي يمكن رفضه او قبوله .

شمس الدين بك - يا ابراهيم بك ان القضية قضية حيوية للبلاد وتتعلق بثروة البلاد وذاتها لم يبق لدينا ما يستفاد منه الا ثروة هذه المعادن بعد ان فقدنا مشروع بحر الميت وخرج من ايدنا مشروع رومبرغ فاذا تأتينا نكون حافظنا على حقوق البلاد .

ابراهيم بك - وانا مستعد ان اتلو عليكم المواد الاصلية والتعديلات ولكم الحق المطلق ببيان الراي .

فضامة الرئيس - هنا مدير الزراعة مستعد لاعطائكم الايضاحات المطلوبة .

شمس الدين بك - مهما اعطانا الايضاحات مدير الزراعة ومهما فسر لنا ابراهيم بك المواد الاصلية لا يمكن ان يفهم منه شئ لانه لم يوضع بالنسبة لحاجة هذه البلاد وابراهيم بك لا يمكن اجبارنا على قبوله .

نظري بك - المسألة ليست مسألة تصليح اغلاط والدول توجه النظر في هكذا قوانين حيانية الى لجنة خاصة لدراسها وتقبلها بحثاً وتدقيقاً اما نحن فتأتينا القوانين عن طريق فلسطين ومن الكرامة ان نعترف انه لا يوجد عندنا رجال فنيين ليسوا لنا يضار ومنافع هذا القانون وعليه اقترح ان يؤجل البحث في المذاكرة في هذا القانون .

فضامة الرئيس - المهم تأمين القضية من الوجهة الحقوقية .
شمس الدين بك - المسألة مهمة جداً فقدنا الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والان لا يمكننا ان تقبل بفقدان ما بقي في ايدينا من المادان التي يبحث عنها هذا القانون .

عوده بك - رأيت بعض الاخوان يتشاءمون من النظر بأمر هذا التعديل وبما ان هذا القانون موجود بين ايدينا منذ ثمانية اشهر وكل واحد منا دققه جيداً فما فهمت اسباب اعتراض الاخوان .
لذلك اري اننا بين امرين الواحد منهما ان القانون الاصلي المطلوب تعديله هو موجود بين ايدينا وافذ المفعول فان كان مضرراً لماذا لم يتقدم احد منا ويطلب بالطرق المعلومة تعديله اوله او اصلاحه والثاني فان كان غير مضر بمصلحة البلاد فما علينا الا ان نسي لرفع الاضرار والاغلاط الموجودة فيه ، اما التخوف لدرجة اننا لانريد ان نخوض في البحث في امر هذا التعديل وتأجيل النظر فيه من يوم الى اخر فعنه دوام الاضرار الموجودة في القانون الاصلي وهذا لاشك غير مفيد للبلاد .

ان البلاد تحتوي على كثير من المعادن ولا يوجد قانون يبين كيفية استثمارها فاما ان نعود الى القانون الثاني واما ان نتمشى على القانون الاصلي واما ان نعدله .
فالترك معناه ترك القانون الذي نعترف بضرره نافذ المفعول يتصرف به المتولين على امره .

كيف يشاؤون وهكذا ليس من الصواب في شئ .
فأرى اما ان نعترف بضرره ونطلب الفائه بالطرق المعلومة القانونية ونضع قانوناً آخر للحفاظ على المعادن وكيفية استثمارها ولما تدقيق هذه المواد التي وصلت اليها من اللجنة المختصة والمتبعة من قبل مجلسكم العالي . وبالنتيجة اما قبول القانون او رفضه عند وضعه بالرأي في مجموعه فالتأجيل معناه الاستمرار على تطبيق الاغلاط المطبوعة الموجودة في القانون الاصلي .

نجيب بك ابو شعر - بناء على كلام عوده بك لا بد لي من كلمة يجب ان لا نعطي ولا نعود الحكومة على تقديم مثل هذه التعديلات لقوانين لم تمر على مجلسكم العالي وذلك حرصاً على حفظ صلاحية المجلس من جهة وحقوق البلاد من جهة اخرى .

فالقوانين التي لم تمر على المجلس لا شك بانها تحتوي على اضرار كثيرة كان يمكن تلافيها لو امر القانون على مجلسكم .

توفيق بك ابو الهادي - ولكن يجب ان لا يسبى عن البال انه عندما سن هذا القانون لم يكن في البلاد مجلس .

نجيب بك ابو شعر - اذا صححنا حرف واحد من قانون الشئ والاباء مناه قبول هذا القانون

غير المرغوب به ولذلك ارى لزوم تأجيل البحث في هذا القانون ولم انس قط الاسباب الموجبة التي قديمتها الحكومة لمجلسكم العالي في شأن معاهدة الصلح مع تركيا واثبتت الحكومة انه يوجد اغلاط مطبعية في المقدمة فقط.

توفيق بك - التأجيل معناه اضاءة الوقت ليس الا . ان هذا القانون موضوع منذ ثمانية اشهر واجل البحث فيه مرات عديدة ثم كلفنا مدير الزراعة لاعطائه ايضاحات عن بعض مواده تنويراً للاعضاء الكرام وهاهو قد جاء اليوم للمرة الثالثة امام مجلسكم هذا .
ينبغي بك ابو شعر - ان التأجيل ليس معناه اننا فقدنا حق الصلاحية في النظر في اي قانون كان .

توفيق بك - ولكن اجل البحث في هذا الموضوع اربع مرات .
نظمي بك - ماذا يضر الحكومة لو اجل هذا القانون مرة اخرى طالما انه نافذ المفعول ؟
فخامة الرئيس - هل توافقون على تأجيل البحث فيه .
فوافق المجلس على تأجيل البحث .
فخامة الرئيس - يقرأ ملحق اقتراح نظمي بك بشأن تشكيل المحاكم
قري .

فخامة رئيس المجلس التشريعي الافخيم

ملحق لاقتراحي المؤرخ في ١ كانون الاول سنة ١٩٣٠ .
ان الاقتراح يرمي الى غايتين الاولى اعادة حق الامة في التشريع والثانية فصل المحاكم الشرعية عن المحاكم النظامية .

فالغاية الاولى تتحقق بتعديل المادة (١٤) من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ المعدلة للمادة (٣) من الدليل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم المؤرخ في (١١) ايار سنة ١٩٢٩ على الاساس الوارد بالاقتراح . اما الغاية الثانية فيتوقف تحقيقها على تعديل ما يأتي :

١- تعديل الفقرة (ج) من المادة (١) من قانون الموظفين على الصورة الاتية :
مادة (٦) فقرة (ج) ترفع طلبات الاستخدام في المحاكم الشرعية الى قاضي القضاة وفي المحاكم المدنية الى وزير العدل .

٢- اضافة فقرة رابعة الى المادة (١٥) يرمز اليها بحرف (د) تبحث عن الموظفين الذين يجب ان تتوفر في طالب التوظيف في احدى وظائف الصنف الاول من سلك القضاء الشرعي

٣- تعديل المادة (٢٢) على اساس تأليف مجلس قضائي عالي خاص بالمحاكم المدنية . وتأليف مجلس قضائي شرعي عالي خاص بالمحاكم المدنية . على ان يولف الثاني من قاضي القضاة ومن حاكين شرعيين ينتخبهم ايمان قضاة المحاكم الشرعية .

٤- تعديل الفقرة الثانية من المادة (٦٤) والمادتين (٦٥ و ٦٧) من قانون الموظفين والفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم لسنة ١٩٢٩ على اساس تعديل المادة (٢٢) السالف الذكر فأذا مالق المجلس الموقر اقتراحي هذا الملحق لاقتراحي الاول ارجو حوالته على الدائرة المختصة لتنظيم مشروع تعديل هذه المواد على الاسس السالفة الذكر .
مقدماً بهذه الوسيلة احتراماتي سيدي

١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٠

عضو المجلس التشريعي

م . نظمي عبد الهادي

ابراهيم بك - ان الحكومة آخذة في وضع مشروع قانون للموظفين ولا شك انها ستنتظر الى هذا الاقتراح عند نظرها في مواد القانون المذكور فلا ارى مانعاً يمنع احواله على وزارة العدل للنظر فيه .
فقرر المجلس احواله على وزارة العدل للنظر فيه .
فخامة الرئيس - تقرأ الكتب الموجودة لدينا .

فخامة رئيس المجلس التشريعي

اشارة لكتابكم رقم ٢-٩-٧٢- تاريخ ٢٩-١١-١٩٣٠

ارجوان يبلغ المجلس العالي ان تحت البحث الان قانوناً لتقرير الاصول الواجب اتباعها والرسوم الواجب استيفائها في مجالس الطوائف الدينية وفقاً لحكم المادة (٥٤) من القانون الاساسي واقبلوا فائق الاحترام

١٩٣٠-١٢-٢٤

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

فخامة رئيس المجلس التشريعي

اشارة لكتابكم رقم ٢-٩-٧٢- تاريخ ٣٠-١١-١٩٣٠

ارجوان يبلغ المجلس التشريعي العالي ان تنقيح قانون الدفعة من جملة الامور التي تنوي الماية تحقيقها غير ان انما كما في الوقت الحاضر يشاغل اخرى بحث بها على طلب ارجاء النظر في هذا الامر الى الدورة الاعتيادية القادمة

واقبلوا فائق الاحترام .

1920-14-11

رئيس الوزراء

حسن خالد ابو الهدى

شمس الدين بك - كان من الواجب على الحكومة ان تضع الصيغة المطلوبة .

توفيق بك - ان هذا الجواب هو حول اقتراح العضو نجيب بك الشريدي بشأن تعديل قانون اللغة وان المولى اليه لم يبد في اقتراحه شيئاً معيناً. ومن المعلوم ان وضع مثل هذا التعديل لا يكون مدة وجيزة.

شمس الدين بك - كان يمكن وضع هذا القانون بمدة وجيزة .

عوده بك - لا بدكي ان يطلب العضو في اقتراحه تعديل الجدلة الفلانية بل كان من الواجب عليه ان يجمع صيغة التعديل المطلوبة من قبله .

شمس الدين بك - الحكومة تبرعت بوضع الصيغة المطلوبة .

فجيب بك ابو بشر - ان نص كتاب الحكومة بأنها تنوى وضع تعديل قانون الدفعة
غير كافى وان هذه العبارة « الملاحظة » لا تفي بالمرام . ربما كان الثانية تعديل قانون الدفعة بعد
عشرين عاماً . فاقترح ان يضع المجلس العالى نص كتاب يوجه للحكومة ويعين لها فيه المدة المعقولة
بطبيعة الحال لتضع نص هذا التعديل وفيما اذا اجابت الحكومة بانها لاتوافق على المدة المحدودة فانا
مستعدين لوضع الصيغة ونقدها للحكومة .

ابراہیم بک۔ - چیدہ جلد ۱

نظمي بك - كان نجيب بك أبو شعر يقول « أن كانه يوجد في العالم من يقول الحق فهو أنا »
ولذلك يجب عليه أن يتكلم الحقيقة . وكان على النائب القنوص أن يعين لنا المدة مع وضع الصيغة
أما الآن فلا لوم على الحكومة أن نجيبنا بمثل هذا الجواب .

نجيب بك ابو شعر - انا اوافق الزميل على ملاحظاته

شمس الدين بك - انا لا اوافقه لان الاقتراح احيل على اللجنة لوضع صيغة معينة في
مدة محدوده.

ابراهيم بك - لا يا ابا سامي بلا مده

عوده بك - خطابا للجب بك ابو شعر « تكلفك لوضم الصيفة ».

شمس الدین بک - فلیکٹب رسمیا

توفيق بك - ان المالية عازمة منذ اكثر من سنة على وضع قانون جديد للدمغة غير القانون الحالي وقد الفت لجنة من وكيل مدير الخزينة ومني ومن مدير الحاسبة العامة واشتغلت هذه اللجنة ما يقارب الثلاثة شهور ونظمت صيغة سلمتها للمستشار الذي لتدقيقها

وعندما ألفت اللجنة أوتوا بقانون فلسطين فوجدناه لا يفيد ولا يفهم منه شيء ولا يمكن أن يطبق في هذه البلاد لذلك اقتبسنا بعض الشيء من القانون التركي والشيء اليسير من قانون فلسطين بعد اصلاحه واقراره بقلب مفهوم اضنا الى ذلك اشياء جديدة ارتأيناها واعتقدنا انها خير ما يطبق في هذه البلاد وبقيت الصيغة لدى المستشار المالي وهو مشغول الآن في مشاغل أخرى وبعد ان يتم تدقيقه ستحال الى المجلس التنفيذي لقرها وتنتشر كمشروع وبما ان المشاريع يجب ان تنشر مدة شهر واحد قبل تقديمها اليكم بحسب احكام القانون الاساسي ولما كان امر التدقيق والاقرار يحتاج لمثل هذه المدة ايضاً فلا مندوحة عن تأخر تقديم مشروع القانون اليكم الى الدورة القادمة كما طالت المالية ولم يبق من دوركم هذه الاشهر اربعة ايام .

عودہ یک - لانه قانون مهم

توفيق بك - فإذا كان يطلب إهمال النظر بأمر قانون التعدين لأنه مهم فلماذا لا يقاسر قانون السمعة عليه وهو من الأهمية بمكان .

نجيب بك ابو شعر - ارى نفسي مضطراً لاعادة ما قلته سابقاً ثم لا بد من مواصلة الإميل على ملاحظته التي ابداءها بوجوب تعيين على الاقل فكرة التعديل لوضع النص حتى تسير الحكومة على هذه الفكرة لتعديل القانون المطلوب تعديلاً ولكن تبين مما قاله حضرة الزميل توفيق بك ان هنالك لجنة خاصة تنظر هذا الموضوع لوضع النصفه فاني اصر على اقتراحي السابق بأن المجلس العالي وضع مدة محدودة لوضع هذا التعديل من قبل الحكومة ورفعه للمجلس العالي لا ان تبقي على البارة التي وردت في كتاب الحكومة وبقي ان الحكومة (تنوي) وضع هذا التعديل واقتراح ان تكون المدة شهراً

عوده بك - المدة موجودة في النظام الداخلي

نظمي بك - يقول معالي وزير العدلية انني درست الموضوع ومعني ذلك ان ما دام المجلس طلب التعديل لا يمكن ان يقدمه للمجلس لان الطلاب وقع منه .

فجيب بك - نريد ان نحدد المدة ولا نترك كلمة (توي) فقط

توفيق - للدورة الآتية فقط

شمس الدين بك - القضية بسيطة والطابع في عبارة عن مقطوع ونسبي وهذا التعديل لا يحتاج لأكثر من جلسة واحدة .

ابراهيم بك - انا اعترف امام مجلسكم هذا بانني لا يمكنني ان اضع صيغة هذا القانون باقل من ستة اشهر واقول ذلك بصورة رسمية .

شمس الدين بك - انا اضعه باقل من اسبوع

ابراهيم بك - ولكن لا يقوم بالفرض المطلوب .

شمس الدين بك - لما يأتي للمجلس يدقق ويصحح .

نجيب بك ابو شعر - يسجل كلام وزير العديلية بأن الحكومة لا تستطيع ان تضع الصيغة باقل من ستة اشهر كما واني لا اري لزوماً لتأجيل البحث لحين يحى صاحب الاقتراح نجيب بك الشردي لان صاحب الاقتراح ابدى رأيه .

سعيد بك المفتي - ان نجيب بك ابو شعر لا يريد ان يؤجل البحث الى ان يحضر صاحب الاقتراح الذي هو ادي من المبادياتي وآخا غير متلائمة مع المصلحة العامة لذلك اقترح ان نوضع الصيغة من قبل نجيب بك ابو شعر .

نجيب بك ابو شعر - وانا مستعد ولكن اطلب اسبوعين .

ابراهيم بك - انا اسجل امام هذا المجلس المقرر بأنني انا ونجيب بك ابو شعر لا نقدر ان نفهم مرابي هذا القانون بطرف ستة اشهر .

نجيب بك ابو شعر - وهذا وزير عدليتنا ١٠

فخامة الرئيس - خطا بالنجيب بك ابو شعر اذا كنت تستطيع ان تضع الصيغة القانونية بين رأيك لان الموضوع هام .

نجيب بك ابو شعر - اصرح بأنني بمنتهى الجِد استطع ان اضع هذه الصيغة بأسبوعين متضامناً مع الزملاء .

ابراهيم بك - انا مع التضامن لا يمكنني ان اضع الصيغة باقل من ستة اشهر .

توفيق بك - اعرض عليّ مسامعكم بأن شكري بك شعاعاً الذي اشتغل بالامور المالية عشرين سنة وانا الذي اشتغلت لاثقل من تسع سنوات بالامور المالية وطبقت هذا القانون لم تشكك في انجاز الصيغة باقل من مدة ثلاثة اشهر .

نجيب بك ابو شعر - لم نر من السلطة التنفيذية اقل حسن نية في هذا الخصوص فمن الواجب على السلطة المشار اليها ان تبدي دائماً رأياً بصراحة تامة امام السلطة التشريعية ويجب ايضاً ان لا تتخذ السلطة التنفيذية سياسة المشاكسة والمعاكسة مع السلطة التشريعية المنتخبة .

فخامة الرئيس - ان المدة المطلوبة لوضع صيغة التعديل لا تكفي .

شمس الدين بك - هل يريد ابراهيم بك هاشم ان يجربنا على التكلم؟ لماذا لا يقول بأن الحكومة (لا يمكن) على المستشار الأنكليزي مع ان الصيغة موجودة منذ ستة اشهر لديه ولا يوجد عنده شغل يمنع تدقيقها .

فخامة الرئيس - ان رئاسة الوزراء سوف تكب وزارة المالية بالزوم الاسراع بتهية الصيغة ولكن لا يمكنني ان اضمن النتيجة .

نجيب بك ابو شعر - يريدون ان تتعذر الصيغة .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح نجيب بك ابو شعر وشمس الدين بك بالرأي .

شمس الدين بك - اطلب ان تكون المدة عشرين يوم بدلا من خمسة عشر يوماً

فخامة الرئيس - هل توافقون على هذه المدة ؟

فرفض الاقتراح .

فخامة الرئيس - اقتراح رفيغان باشا الهالي ، قري من قبل السكرتير .

فخامة رئيس المجلس التشريعي

يعلم حضرات الزملاء الكرام ان اراضي الشراه هي اهم جهة في بلاد الامارة الجبلية صالحة للفلاحة والزراعة غزيرة المياه يوجد بها من اهالي معان ما يوف على الف وثلاثمائة خاتة تبلغ نفوسها السبعة الاف نفس تقريباً فالقسم الشمالي منها الحدود شرقاً حديق الضي يمتد الى الخربة السمرات شمالاً شجرة الطيار ووادي التفنة ، غرباً سيل فنيان يمتد الى شيوخ جنوباً وادي العرجة وكان موزع على اهالي الشوبك مع ما يتبعهم من البدو الذين هم عربان الرشايده والعارين والفواصلة ومفلوح ومزروع من طرفهم ماعدا القسم الشرقي منه متروك بلا فلاحة لاسباب تعديلات عربان البادية عليه . اما القسم الجنوبي من الاراضي المذكورة التي هي اهمها والتي تقسم فيما بين العمانية والبدو فيحده شرقاً قصبة معان شمالاً وادي العرجة غرباً شفا وادسي موسى جنوباً قرب شنار ومساخته يبلغ ما يقارب المليون دوغم فضلاً عن قابلية اراضي هذا القسم للفلاحة والزراعة ووجود ما يسهل ماء متروك بدون فلاحة ولا زراعة وذلك من التعديلات فعليه ولما كان بقاء